

Distr.: General
6 September 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

إصلاح إجراءات تحديد المبالغ التي تسدد إلى الدول الأعضاء مقابل المعدات المملوكة للوحدات (تابع) (A/55/815، A/55/887؛ A/C.5/55/39)

١ - السيد ابرازيفسكي (بولندا): قال إن بولندا تلتزم بقوة بتعزيز قدرات المنظمة لحفظ السلام. فمند أكثر من ربع قرن يخدم آلاف من الجنود والأخصائيين وموظفي الدعم البولنديين بافتخار وإخلاص في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لذلك فإنه مما يسعد وفده أن عمل الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة المعني بإصلاح إجراءات تحديد معدلات السداد للمعدات المملوكة للوحدات على التحقق من سلامة المنهجية واتفق على معدلات منقحة للسداد فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي لبعض الحالات الخاصة، ووفات جديدة للمعدات الرئيسية، وسداد نوعي لأعمال الطلاء المتعلقة بالمعدات الرئيسية، ومعدلات جديدة للخدمات الطبية. كما يلحظ الوفد بارتياح أن كلا من الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصى بالموافقة على التوصيات دون تحفظات.

٢ - غير أن وفده يلحظ بقلق أن الفريق العامل فشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المنهجية التي تركز عليها حسابات المعدلات الموحدة لسداد المبالغ إلى الدول المساهمة بقوات وقدم بعض الخيارات لكي تنظر فيها الجمعية العامة. ويرحب الوفد بتوصية اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة

قد ترغب، ريثما يجري استعراض شامل لمنهجية سداد المبالغ مقابل تكاليف القوات، في أن تنظر، كترتيب محض، في زيادة المعدلات الشهرية الموحدة لسداد المبالغ زيادة تتراوح من ٤ إلى ٦ في المائة، والتماس العون من مجموعة من الأفراد المؤهلين يتولون إجراء دراسة وتقديم مقترحات بشأن المنهجية والعناصر التي تستند إليها. وبولندا على استعداد لتوفير خبر للعمل ضمن هذا الفريق العامل.

٣ - وقال إن وضع منهجية متفق عليها لحساب تكاليف القوات استنادا إلى بيانات مناسبة في توقيتها وشاملة وشفافة أمر جوهري للتوصل إلى حل دائم للمشكلة. فقد ازدادت الأسعار بدرجة كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية، وأن الزيادة المقترحة في معدلات السداد - وإن كانت مبررة بالكامل - لا أنها رمزية في الأغلب نظرا لأنها لن تعوض إلا عن جزء فقط من الزيادة الفعلية في التكاليف.

٤ - السيد فوكس (استراليا): تكلم أيضا نيابة عن نيوزيلندا وكندا، وقال إن استراليا تسهم بقوات وشرطة وموظفين مدنيين ومساعدات أخرى في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نظرا للقيمة العالية التي تعلقها على دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين. غير أن هذه العمليات ينبغي، في الوقت نفسه، أن تؤدي بكفاءة وفعالية، وأن تتسم نظم السداد فيما يتعلق بتكاليف كل من القوات والمعدات بالبساطة والشفافية والإنصاف. لذلك فإن الدول التي يتحدث باسمها ترحب بالتدابير المقترحة للتفتيش السابق واللاحق لنشر القوات بوصفه خطوة نحو وضع معايير موحدة لإنجاز الخدمات. وتتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية حول الحاجة إلى إجراءات فعّالة للتحقق من قدرات البلدان المساهمة بقوات على الوفاء بشروط الأحكام المتعلقة بالإيجار الشامل للخدمة والاكتفاء الذاتي في الترتيبات الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات.

٨ - السيد ياماناكا (اليابان): قال إن المنهجية اللازمة لحساب المعدلات الموحدة لسداد المبالغ إلى الدول المساهمة بقوات هي مسألة جوهرية تؤثر تأثيرا مهما على القرار الذي تتخذه الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت سترسل قوات من عدمه للمشاركة في عمليات لحفظ السلام في المستقبل. لقد ظلت المعدلات الموحدة للسداد إلى الدول المساهمة بقوات دون تغيير لكثير من السنوات، في حين أن متوسط معامل الاستيعاب أصبح الآن أعلى بكثير. وباعتبار هذه العوامل، فإن حكومته على استعداد لقبول زيادة معقولة في المعدلات الموحدة تستند إلى منهجية معقولة. لذلك فهي تأسف لعدم توصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء بشأن المنهجية. وينبغي للجنة أن تواصل جهودها لكي تضع على أساس توافق في الآراء منهجية واضحة وشفافة تؤكد على المساءلة. وفي هذا الصدد، تشكل التوصية الواردة في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية أساسا جيدا لإجراء المزيد من النقاش حول المسألة. غير أن الأمر يستلزم المزيد من الإيضاح قبل أن تعمل اللجنة بالترتيب المخصص الذي أوصت به اللجنة الاستشارية.

٩ - السيد ويتمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن قدرة المنظمة على تحقيق أحد أهدافها الأساسية، وهو صون السلم والأمن الدوليين، تتعزز من خلال مساهمات الدول الأعضاء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتدرك الولايات المتحدة، التي ظلت لسنوات تؤيد ذلك الهدف من خلال الإسهام بمراقبين عسكريين وقوات، الاعتبارات التي تبحثها أي دولة قبل أن تعرض ثم توفد قوات إلى إحدى عمليات حفظ السلام. والأمر ينطوي على تكاليف حتى في أدنى عملية لنشر القوات، ولا يمكن توقع أن تسهم الدول الأعضاء بقوات استنادا إلى حسن النية فحسب. غير أن كثيرا من الدول الأعضاء، من بينها الولايات المتحدة، تدرك أن عملية السداد لن تشمل جميع

٥ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات، تلاحظ الوفود التي يتكلم نيابة عنها التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد ترغب في أن تنظر، كترتيب مخصص، في زيادة المعدلات الشهرية الموحدة لسداد المبالغ زيادة تتراوح من ٤ إلى ٦ في المائة. غير أن هذا الاقتراح لم تحسب تكاليفه، وسوف يكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات حول الأساس الذي تستند إليه الأرقام المقترحة. وفي حالة عدم وجود أساس موضوعي وتجريبي، سوف يكون من العسير بالنسبة لوفودها الموافقة على أي زيادة. غير أنها على استعداد للنظر في زيادة مقطوعة يحدد حجمها ويجري تطبيقها ريثما يتم وضع منهجية جديدة. وينبغي استعراض هذا الرقم عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المنهجية.

٦ - وينبغي للجنة، قبل الاتفاق على رقم معين، أن تعالج أولا مسألة المنهجية التي على درجة أكبر من الأهمية الأساسية. ومما يدعو إلى القلق أن الجمعية العامة لم تزود الأمانة العامة بالتوجيهات اللازمة بشأن المبادئ التي ينبغي أن تفيده بإجراء استعراض شامل للمنهجية المتعلقة بسداد تكاليف القوات. وينبغي للجمعية العامة أن توفر مثل هذا التوجيه الذي يتعين بعده أن يقوم فريق من الخبراء بعملية الاستعراض.

٧ - ولم يتناول أي من تقرير الأمين العام أو تقرير اللجنة الاستشارية مسألة الأثر الإجمالي الذي يترتب على ميزانية حفظ السلام نتيجة للمقترحات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات أو المساهمات بقوات. ولدى وفودها تحفظات إزاء الحكمة من الموافقة على مقترحات دون معرفة آثارها المالية. لذلك ينبغي للأمانة العامة أن تقدم هذه المعلومات إلى اللجنة حتى يمكنها اتخاذ قرارات تستند إلى إلمام وثيق بالموضوع.

من المعقول للجنة التي لا تتألف من خبراء في الميدان، أن تملّي المنهجية. لذلك ينبغي للجنة أن تطلب إلى الأمين العام تشكيل فريق من الخبراء لتسوية المسألة مرة واحدة وأخيرة. وإلى أن يتم التوصل إلى صورة على درجة أكبر من الكمال لكيفية حل المسألة، فإن وفده لا يشعر بارتياح لتوصية اللجنة الاستشارية لوضع معدل جديد.

١٣ - السيد بيبرس (مصر): قال إن إصلاح إدارة المنظمة في مجال حفظ السلام ينبغي أن يتم على نحو متكامل ومتوازن ويعالج جميع الجوانب التي يعتبر أنها تنطوي على قصور في الوقت الراهن، وهي الطريقة التي تعد بها الأمانة العامة توصياتها وتقدمها إلى مجلس الأمن، والطريقة التي يصيغ بها المجلس الولايات ويشرك بها البلدان المساهمة بقوات في صياغتها وتعديلها وتنقيحها، ودور الأمانة العامة في اختيار البلدان المساهمة بقوات. ويتطلب الإصلاح أيضا إنهاء العجز المالي المزمع للأمم المتحدة، ومن المهم أن تقوم جميع الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط حتى تتمكن المنظمة من سداد المبالغ إلى الدول الأعضاء مقابل مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة. ولا يمكن السماح باستمرار الوضع الذي تقوم فيه البلدان المساهمة بقوات، ومعظمها من البلدان النامية، على نحو فعلي بدعم الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق. كما أن هناك حاجة ملحة لإصلاح الإجراءات الإدارية الداخلية للأمانة العامة، وخاصة الإجراءات المتعلقة بصياغة مذكرات التفاهم وسداد المبالغ إلى الدول في مرحلة مبكرة من مشاركتها في عملية من العمليات.

١٤ - وقال إن مصر تؤيد توصية الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة بشأن معدلات السداد المنقحة للمعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي مع تطبيق انحراف معياري بنسبة ٢٥ في المائة على البيانات المتعلقة بالمؤشرات والمقدمة من الدول الأعضاء. غير أنها ترى أنه من المتعذر عليها الموافقة

التكاليف الإضافية التي ترتبط بالخدمة في عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، ليس من الإنصاف بالنسبة لدول أعضاء أخرى ألا تحصل على سداد عادل ومنصف مقابل مساهماتها في مسؤولية رئيسية من مسؤوليات المنظمة.

١٥ - وقال إن معدلات السداد ينبغي أن تكون عادلة ومنصفة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات أو لأعضاء المنظمة ككل. وينبغي أن تكون العملية المستخدمة في تحديد المعدلات شفافة وتستند إلى بيانات واضحة وعملية، نظرا لأن أي رقم مخصص بحسب بطريقة غير معقولة أو مبهمه ولا يستند إلى بيانات وثيقة وعملية، قد يسفر عن نتائج غير متسقة. فقد تستفيد إحدى الدول بينما تهمل دولة أخرى. وقد ينشأ أيضا خلط حول أي التكاليف تشملها آلية واحدة للسداد وأي التكاليف يمكن أن تشملها آلية أخرى.

١٦ - وأضاف أن السداد يشكل جانبا واحدا من جوانب الاتفاق. ذلك أن المنظمة، بقبولها المساهمة بقوات من دولة عضو وتخصيصها للأموال، إنما ترتبط باتفاق مع الدولة المساهمة يتمثل في سداد تكاليف قوات مدربة تدريباً كافياً ومجهزة لأداء المهمة التي تعرض أداؤها.

١٧ - وقال إنه يشارك الوفود الأخرى قلقها لأنه ما زال على الجمعية العامة أن توافي الأمانة العامة بتوجيه واضح بشأن المسألة. وأعرب عن تقدير وفده لجهد الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة، وتأييده بكثير من الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية. غير أن المعروض على اللجنة ما زال غير واف. إذ أن النهج المستخدم في جمع البيانات وكذلك الاستبيانات وتجهيز البيانات لا تلبي احتياجات المنظمة. وينبغي للجنة ألا تكرر الأخطاء السابقة وتتسرع في الوصول إلى نتيجة يتعذر إيضاحها وتبريرها على أساس معقول ورشيد. وفضلا عن ذلك، فإنه ليس من المناسب أو

الوفود بربط تكاليف القوات بالأداء ويشكك في دوافع هذا الاقتراح. ذلك أن تقييم الأداء سوف يفتح الباب أمام نوع من التمييز والانتقائية فيما يتعلق بالمشاركة في عمليات حفظ السلام على نحو لم تعرفه الأمم المتحدة في السابق. وقد أصر البعض على معالجة مسألة ربط تكاليف القوات بقوام القوة. وينبغي أولاً دراسة الأمر من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وأنه في الحالة التي توافق فيها فقط على أن الفوارق في قوام القوات تعد أساساً منطقياً للفوارق في تكاليف القوات سوف تكون مصر على استعداد لمناقشة المسألة في اللجنة الخامسة.

١٧ - وينبغي للبلدان الغربية الرئيسية أن تراجع الموقف الذي اتخذته بالامتناع عن المشاركة في بعض عمليات حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا، والإسهام فقط بمعدات استناداً إلى أسس بأن هذه العمليات تنطوي - في رأيها - على مستوى غير مقبول من المخاطر.

١٨ - السيد إقبال (باكستان): قال إن اجتماع الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة كان اجتماعاً لخبراء بشأن الموضوع. وبموجب أحد عناصر ولايته، توصل الفريق إلى توافق في الآراء بشأن منهجية يمكن بموجبها الاتفاق على معدلات وإجراءات للسداد تتعلق بالمعدات الرئيسية. وقد نظر الفريق باحترام في البيانات المقدمة من الدول الأعضاء، ووضع منهجاً للتعامل مع أي قصور، واتفق على معدل معقول وعادل لجميع البلدان المساهمة بقوات. كما أن توصيته حظيت بتأييد اللجنة الاستشارية.

١٩ - وفيما يتعلق بموضوع تكاليف القوات، فإن الفريق العامل بينما لم يتوصل إلى توافق في الآراء، فقد قدم بعض التوصيات لتتأمل فيها الجمعية العامة. وقد طرح عدد من الأسئلة بشأن جمع البيانات، مثل مدى الخبرة التي تعتبر كافية، وما نوع البيانات التي تعد مقبولة، وما إذا كانت

على وجوب تعميم هذه المنهجية على الاستعراض الدوري لهذه المعدلات، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظة وكيل الأمين العام بأن حسابات الانحراف المعياري المستخدمة بالغة التعقيد ولم تفرق بتقرير الفريق العامل. وينطوي استخدام هذه المناهج أيضاً على أن البيانات المقدمة من الدول الأعضاء موضع شك، وهذا أمر غير مقبول. ولعل من الأفضل ترك اتخاذ قرار بشأن المنهج الحسابي الذي يستخدم في تحديد المعدلات في المستقبل، إلى فريق من الخبراء ينعقد لهذا الغرض.

١٥ - وبالنسبة لتوصيات الفريق العامل بشأن المسؤولية عن التلقيات التي تحدث لمعدات رئيسية مملوكة لبلد بينما يستخدمها بلد آخر، يتطلب الأمر المزيد من المعلومات بشأن تعريف "سوء السلوك المتعمد" و"الإهمال الجسيم" وبشأن الإجراءات المستخدمة حالياً. وترحب مصر بتوصيات الفريق العامل بشأن الحالات الخاصة والفئات الجديدة من المعدات الرئيسية، وبشأن السداد النوعي لتكاليف طلاء وإعادة طلاء المعدات الرئيسية، وبشأن استعراض فئات ومعايير الاكتفاء الذاتي، واستعراض الجوانب الطبية في دليل المعدات المملوكة للوحدات. ولما كان الفريق العامل قد عجز عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعدلات الجديدة في استعراضه للسياسة المتعلقة بتكاليف لقاحات الأفراد والفحوصات الطبية السابقة واللاحقة لنشرهم، فإنه ينبغي تحديد ما إذا كانت هذه الفحوصات والتحصينات من متطلبات الأمم المتحدة. وإذا كانت كذلك، فإنه ينبغي إما إلغاؤها أو أن تتحمل الأمم المتحدة تكاليفها، خاصة لأنها تمثل تكاليف إضافية للبلدان المساهمة بقوات.

١٦ - وقال إن مصر توافق على توصية اللجنة الاستشارية بأن تزداد، كترتيب مؤقت، المعدلات الشهرية الموحدة لسداد المبالغ ريثما يتم إجراء استعراض شامل لمنهجية السداد مقابل تكاليف القوات. وإن وفده يرفض الاقتراح المقدم من بعض

النموذج يمكن أن يصلح كحل مؤقت، فإن الفكرة في أصلها فكرة داتمركية. وتنضم الداتمرك إلى البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي بشأن الموضوع، وتؤيد بالكامل فكرة القيام باستعراض شامل.

٢٣ - السيد شانندرا (الهند): توجه بالشكر إلى ممثل الداتمرك على ما أبداه من توضيح. وقال إنه من الواضح أنه قد حدث سوء فهم نظرا لأن ما أدلى به ينصب في جوهره في سياق الفقرة ٩٣ من تقرير الفريق العامل التي أوصى فيها الفريق بأن الجمعية العامة قد تود الإحاطة علما بأن الأغلبية الغالبة من البلدان المساهمة بقوات والمثلة في الفريق العامل تؤيد اعتماد الاقتراح ٢ بوصفه تدبيرا مؤقتا. وذكر أيضا أن توصية اللجنة الاستشارية لم تختلف كثيرا عن ذلك.

٢٤ - السيد يو (مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال ردا على الأسئلة المطروحة بشأن الكيفية التي تعالج بها الأمانة العامة الديون القديمة والتي ما زال يتعين سدادها، أن الديون ما زالت مقيدة في الدفاتر ولم يتم شطبها على الإطلاق من جانب الجمعية العامة لأسباب متنوعة. وتعترف الأمانة العامة بأن الدول تعالج إمساك دفاترها الداخلية بطرق مختلفة، ولكن ذلك لا يؤثر على القواعد المحاسبية للمنظمة.

٢٥ - وفيما يتعلق بسداد تكاليف المعدات المملوكة للقوات، قال إن عددا من الوفود أشاروا إلى أن الأمر يتطلب معلومات عن التكاليف الإضافية قبل النظر في بعض التوصيات. وأضاف أنه سيعمد في المشاورات غير الرسمية إلى أن يوفر للأعضاء المعلومات ذاتها التي تم توفيرها للجنة الاستشارية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

جميع الدول الأعضاء مقتنعة بهذه البيانات. وإذا ما طال أمد هذه المناقشات، سوف تستمر معاناة الدول المساهمة بقوات، وسوف تخسر المنظمة في النهاية. لذلك ينبغي إيلاء نظر جاد للمسألة وتوفير الارتياح للدول المساهمة بقوات.

٢٠ - وفيما يتعلق بمسألة التأخير في التوقيع على مذكرات التفاهم، فقد أثبتت التجربة أن حالات التأخير هذه ترجع في بعض الأحيان إلى الإجراءات المطولة التي تستخدمها الأمانة العامة والتي ينبغي تبسيطها.

٢١ - وبالنسبة للتأخر في سداد المبالغ إلى البلدان المساهمة بقوات، فإن المطالبة بأن تكون القوات مدربة تدريبا جيدا ومجهزة تجهيزا حسنا أمر يتسم بالإلصاف. غير أنه في مقابل ذلك ينبغي أن يتم سداد تكاليف القوات في مواعيدها. ذلك أن البلدان المساهمة بقوات، في البعثات الجارية، تواجه شكوكا فيما يتعلق بسداد تكاليف القوات والمعدات. وبينما تود باكستان أن تكون منصفة، فمن الإلصاف أيضا المطالبة بدفع غرامة عندما يتأخر السداد إلى ما بعد فترة معقولة حتى لا يتسبب ذلك في أن تخسر الدولة المساهمة بقوات ما أنفقته على قواتها. وينبغي للدول الأعضاء أن تستعرض مجموع المسائل التي ينطوي عليها الأمر وأن تصل إلى حلول تكون منصفة لجميع الأطراف المعنية ولا تعرض للخطر مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٢ - السيد لوليسغارد (الداتمرك): أشار إلى ما ذكره ممثل الهند في الجلسة السابقة للجنة بشأن "النموذج الداتمركي" لسداد تكاليف القوات. واستدعاء لخلفية المسألة، فقد أصبح من الواضح في نهاية دورة الفريق العامل، أنه لن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منهجية لسداد تكاليف القوات. وبدلا من ذلك، اتفق الفريق على تقديم نماذج مختلفة، بما في ذلك "النموذج الداتمركي"، لكي تنظر فيها اللجنة. ويود أن يوضح أنه بينما يرى عدد من الدول أن